

قطر

يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر بنسبة ٢,٧% هذا العام في ظل تخفيف قيود السفر وتحسن وتيرة النشاط التجاري، وذلك بعد الإنكماش الذي شهده الاقتصاد القطري بنسبة ٣,٦% في عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يستفيد النشاط غير النفطي بصورة ملحوظة في عام ٢٠٢٢ من استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم، إضافة إلى تدفق الاستثمارات ضمن إطار أجندة التنويع الاقتصادي. كما سيؤدي ارتفاع أسعار الغاز، إلى جانب جهود الضبط المالي، إلى تسجيل المالية العامة لفائض مرة أخرى في عام ٢٠٢١. ويعد تقلبات أسعار الطاقة وارتفاع مستويات الدين أبرز المخاطر طويلة الأجل التي تهدد آفاق النمو في حين يشكل تحسن العلاقات مع دول الجوار يعتبر تطوراً إيجابياً.

عودة النمو في عام ٢٠٢١

المحلي الإجمالي) في عام ٢٠٢٠. وشملت تدابير التحفيز ضح ٧٥ مليار ريال قطري (١٢% من الناتج المحلي الإجمالي) للقطاع الخاص، و ١٠ مليارات ريال قطري تم توجيهها للاستثمار في بورصة قطر، كما تم تعليق رسوم المرافق العامة والرسوم الجمركية على المواد الغذائية والطبية لمدة ٦ أشهر (حتى سبتمبر ٢٠٢٠). وفي عام ٢٠٢١، من المتوقع تحقيق فائض بنسبة ٥,٨% من الناتج المحلي الإجمالي مع زيادة عائدات النفط والغاز بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. وخلال الفترة القادمة، سيتم التعامل بحرص شديد لضبط أوضاع المالية العامة على المدى القريب، إذ تستهدف السلطات ضبط أوضاع المالية العامة وخفض فاتورة أجور القطاع العام (تم بالفعل تخفيض أجور موظفي الحكومة من الوافدين بنسبة ٣٠% في عام ٢٠٢٠) وتقليل النفقات التقديرية. ومن المرجح أيضاً أن تنخفض النفقات الرأسمالية هذا العام مع استكمال تنفيذ المشاريع الرئيسية المتعلقة ببطولة كأس العالم، إضافة إلى إمكانية فرض ضريبة القيمة المضافة بحلول عام ٢٠٢٣ مما سيعزز الإيرادات العامة. ومن المتوقع أن تستأنف الحكومة وضع موازنة توسعية مع انحسار الضغوط المالية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الطموحة.

ترجع الدين العام مع انخفاض المتطلبات التمويلية

قامت قطر للبترول ببيع سندات بقيمة ١٢,٥ مليار دولار فيما يعتبر أكبر طرح على مستوى الأسواق الناشئة حتى الان هذا العام، وذلك لتمويل توسعة عمليات الغاز في حقل الشمال. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة وتزايد الطلب القوي من المستثمرين على أدوات الدين الخليجية إلى استمرار إصدار أدوات الدين، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ بسبب تحسن وضع المالية العامة. إضافة لذلك، فإن النمو الاقتصادي المرتفع والمقترن بارتفاع عائدات القطاع النفطي من شأنه أن يساهم في تقليص مستويات الدين العام بوتيرة تدريجية على المدى المتوسط. وما يزال تصنيف قطر الائتماني قويا (بدرجة AA- من وكالة فيتش) مدعوماً بارتفاع الاحتياطيات الخارجية والسياسات الاقتصادية الفعالة التي تتبناها السلطات.

حالة عدم اليقين وتعرض الغاز الطبيعي المسال للمنافسة أبرز التحديات

نظراً لاعتماد قطر على صادرات الغاز الطبيعي المسال، فإن التحديات التي تواجه آفاق النمو تنبع بصفة رئيسية من التعرض لتقلبات أسعار الغاز والتي قد تضعف نتيجة لقلّة الطلب على الطاقة و/أو زيادة العرض. إلا أن التطورات الحالية تشير إلى استمرار نقص الإمدادات مع ارتفاع أسعار الغاز العالمية. وبفضل ما تتميز به قطر من انخفاض تكاليف الإنتاج على مستوى القطاع، فإن ذلك يضعها في مركز مميز للمنافسة السريعة مع شركات الغاز الطبيعي المسال الدولية. وتنبع التحديات المحلية بشكل أساسي من تباطؤ التعافي الاقتصادي بوتيرة أقل مما كان متوقعاً، وارتفاع مستويات الدين العام نسبياً، واستمرار حالة عدم اليقين تجاه الجائحة، إلا أن تحسن العلاقات مع دول الجوار يعتبر من التطورات الإيجابية للاقتصاد وعلى صعيد الأمن الإقليمي.

بعد الإنكماش الذي سجله الاقتصاد القطري بنسبة ٣,٦% في العام الماضي نتيجة لتداعيات الجائحة، من المتوقع أن يرتفع النمو خلال عام ٢٠٢١ إلى ٢,٧% في عام ٢٠٢١ وبنسبة ٢,٨% في المتوسط خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤. وبعد تخفيف القيود المفروضة على أنشطة الأعمال وحرية التنقل منذ منتصف عام ٢٠٢١، بدأت ثقة المستهلك والنشاط التجاري في اكتساب المزيد من الزخم، مما ساهم في تعزيز نمو القطاع غير النفطي. إذ بلغ مؤشر مديري المشتريات ٥٨,٢ في أغسطس الماضي، والذي يعد ثاني أعلى مستوى يتم تسجيله. كما يتوقع أن ينتعش الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ٥% في عام ٢٠٢١ (-٨,٥% في عام ٢٠٢٠). وسيقود قطاع الخدمات مسيرة تعافي الاقتصاد غير النفطي في عام ٢٠٢٢، خاصة أنشطة السفر والنقل والسياحة، وذلك بالتزامن مع استضافة قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم، مما يساهم في تعزيز إيرادات السياحة والسفر (من المتوقع أن يصل عدد الزوار إلى ١,٢ مليون زائر، أي حوالي ٥٠% من إجمالي عدد السكان في الوقت الحالي). وسيستفيد القطاع النفطي من ارتفاع إنتاج النفط هامشياً إضافة إلى تحسن نمو الاقتصاد العالمي وتزايد الطلب على الطاقة، مما سينعكس بشكل إيجابي على ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي المسال.

كما ستعزز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ معدلات النمو على المدى المتوسط، إذ تركز هذه الخطة التنموية على ضخ استثمارات كبيرة لدعم إنتاج الغاز (سيرتفع إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنسبة ٤٠% من ٧٧ مليون طن سنوياً إلى ١١٠ مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠٢٦ في المرحلة الأولى)، ثم سيتلقى دعماً إضافياً بفضل جهود التنويع الاقتصادي من خلال الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الاستراتيجية بما في ذلك الصناعة والتمويل، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

عودة التضخم مع ارتفاع الطلب وتزايد أسعار السلع

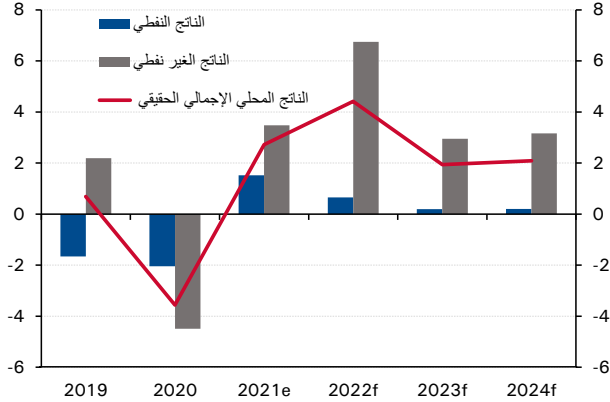
انخفض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة ٢,٦% في عام ٢٠٢٠ بسبب التباطؤ الاقتصادي، بما في ذلك تجدد الضغوط على إيجارات المساكن، والتي تراجعت بنسبة ٤,٥%، على أساس سنوي. (باستثناء القطاع السكني حيث بلغ معدل التضخم -٢%). وأدى تعافي الطلب الاستهلاكي وارتفاع تكاليف السلع والمواد الغذائية والنقل على مستوى العالم إلى ارتفاع التضخم إلى مستوى ٢,٧+ في سبتمبر ٢٠٢١، وذلك على الرغم من استمرار تراجع إيجارات المساكن. كما قامت السلطات القطرية بإعادة فرض الرسوم الجمركية على المواد الغذائية والطبية، بينما من المتوقع أن تبقى الحكومة على السياسة النقدية التيسيرية (تم خفض سعر الفائدة الرئيسي إلى أدنى مستوياته منذ ١٥ عاماً ووصل إلى ٢,٥% في عام ٢٠٢٠). فيما تشير التوقعات إلى وصول معدل التضخم إلى ٢% في المتوسط في عام ٢٠٢١، على أن يرتفع إلى ٢,٣% في المتوسط خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤.

عودة المالية العامة إلى تسجيل فائض بفضل ارتفاع الإيرادات

أدت حزمة الدعم الكبيرة، إلى جانب انخفاض إيرادات القطاع غير النفطي وتراجع عائدات الضرائب على الشركات، إلى تسجيل عجز مالي متواضع (٢,١% من الناتج

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(النمو السنوي %، ٢٠١٨ كسنة مرجعية)



المصدر: جهاز التخطيط وإحصاء / تقديرات بنك الكويت الوطني

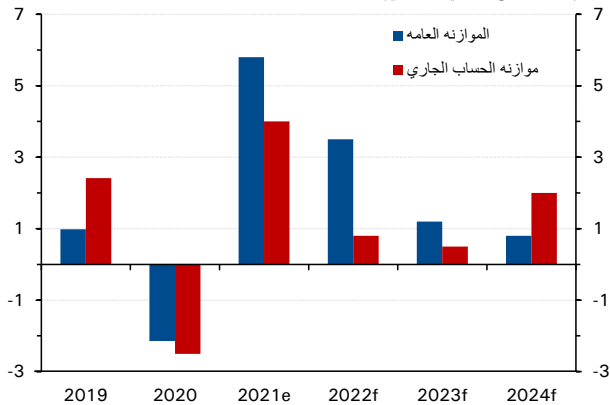
الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

٢٠٢٠	*٢٠٢١	*٢٠٢٢	*٢٠٢٣	*٢٠٢٤	البيان
142	162	167	173	180	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
-3.6	2.7	4.4	1.9	2.1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو السنوي %)
-2.0	1.5	0.7	0.2	0.2	النقطة* (النمو السنوي %)
-4.5	3.5	6.7	3.0	3.2	النمو السنوي % (غير النفطي)
-2.7	2.0	3.0	2.0	2.0	النمو السنوي % (التضخم)
-2.1	5.8	3.5	1.2	0.8	الناتج المحلي الإجمالي % (من الناتج المحلي الإجمالي)
70	55	50	47	44	الدين العام (الناتج المحلي الإجمالي %)
-2.5	4.0	0.8	0.5	2.0	رصيد الحساب الجاري (الناتج المحلي الإجمالي %)

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: رصيد المالية العامة

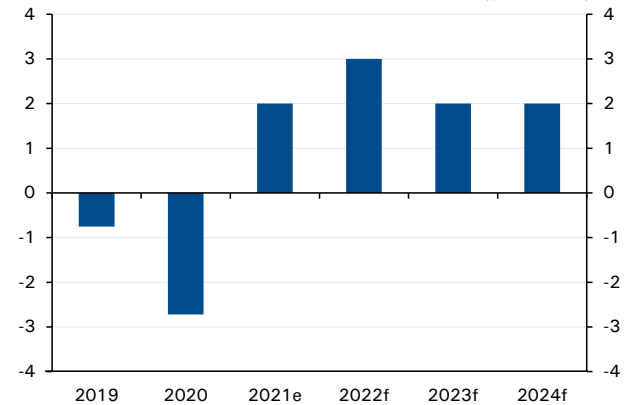
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية القطرية / تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: تضخم أسعار المستهلكين

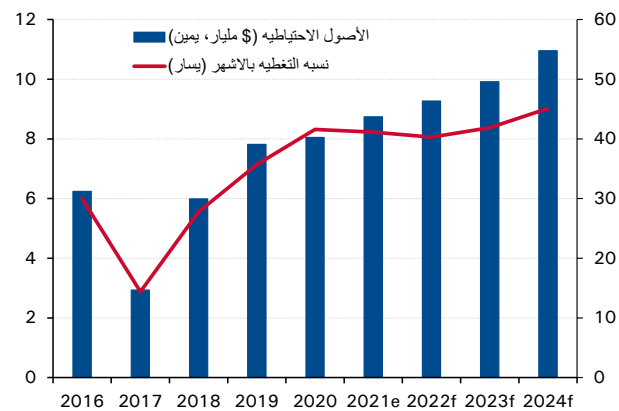
(% النمو السنوي)



المصدر: جهاز التخطيط وإحصاء / تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: الاحتياطيات الأجنبية الرسمية

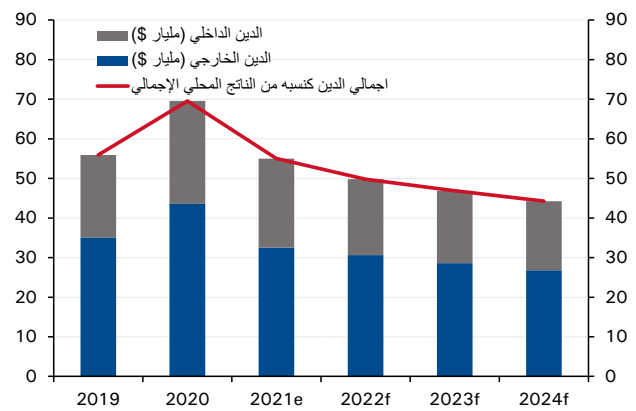
(مليار دولار)



المصدر: مصرف قطر المركزي، تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: الدين العام (الإجمالي)

(مليار دولار، باستثناء الكيانات التابعة للحكومة)



المصدر: مؤسسة التمويل الدولية / تقديرات بنك الكويت الوطني